

Distr.: General
12 December 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ولي (نيجيريا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتُتِحَت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

السلفادور من جديد اهتمامها الخاص بالمشاركة في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وذكرت أن لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها دورا أساسيا تقوم به في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، هناك حاجة عاجلة إلى الوفاء بالالتزامات المضطلع بها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٤ - وتطرقت إلى الهجرة الدولية، فقالت إن لها أثرا ملحوظا على الاقتصادات الوطنية، وإن للحوار والتعاون أهمية حاسمة بالنسبة إلى الفهم الأوضح لتلك الظاهرة. وأضافت أن السلفادور تكرر تأكيد اهتمامها بالقيام بدور ناشط في الحوار الرفيع المستوى الذي سيعقد بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦.

٥ - وأردفت قائلة إنه يتبين من تقرير أعده جيفري ساكس أن بلدان أمريكا الوسطى هي من أكثر البلدان تعرضا للكوارث الطبيعية، وهي تؤثر في إمكان تحقيقها لأهداف الألفية. مثال ذلك أن السلفادور تواجه حاليا حالة طوارئ وطنية، ترجع إلى الأمطار الشديدة الناجمة عن عاصفة مدارية حدثت مؤخرا وثوران واحد من براكينها الـ ٢٣. ويثبت أن من شأن ما وقع مؤخرا من كوارث طبيعية في شتى أنحاء العالم أن يحمل المجتمع الدولي على إعادة تقييم التزاماته وقراراته بشأن البيئة، وأنه يجب اتخاذ تدابير لضمان الاستدامة البيئية والتخفيف من تغير المناخ.

٦ - السيدة ملا دينيو (كرواتيا): قالت إن وفد بلدها يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وإن كرواتيا بدأت مفاوضاتها من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وأضافت أنه يتضح من البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية

١ - السيدة إنثريانو (السلفادور): قالت إن من شأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن تتيح الاستمرارية لعملية التفاوض في سبيل تحقيق إصلاح الأمم المتحدة. وأضافت أن اتفاق الآراء على تطبيق خطة التنمية الجديدة، وبناء هيكل دولي جديد، وإقامة نظام عادل ومنصف للتجارة الدولية يستند إلى قواعد لتمييزية يتطلب الإرادة السياسية من جانب جميع الدول الأعضاء.

٢ - ومضت قائلة إن السلفادور ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي، سعيا منها إلى بلوغ تلك الغاية، تبحث عن آليات جديدة لتمويل برامج ترمي إلى اجتثاث الفقر. كما أنها ستستمر في دعم أي مبادرات جديدة لتمويل التنمية في جميع البلدان النامية، ولكنها تعتبر أن مواصلة التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية والعلمية والمالية إلى البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك إبدال الدين الخارجي بالبرامج الاجتماعية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة، أمر ذو أهمية قصوى. ومع أن من الجوهرى تقوية التعاون فيما بين الشمال والجنوب، وبخاصة عن طريق الحلف الإنمائي العالمي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، فإن السلفادور ستواصل دعم التعاون فيما بين الجنوب والجنوب.

٣ - وواصلت كلامها قائلة إن دور القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو والنامية يلزم تقويته، شأنه في ذلك كشأن دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من حيث أن دعم تلك المنظمات وذلك المجتمع يعزز إعداد البرامج والسياسات الحكومية. يضاف إلى ذلك أن بناء القدرات وتوفير إمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعرفة أمر أساسي بالنسبة إلى البلدان النامية، وبخاصة من ذلك نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، تؤكد

الفقر وحماية البيئة. وأضافت أن كرواتيا مصممة على العمل ضمن إطار ما له صلة من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والسلامة البيولوجية. وبناء على ذلك، فإنها أدمجت في استراتيجيتها الإنمائية الإدارة والتنمية المستدامين لجميع أنواع الغابات، والطاقة المُسَرَّة والأنظف، وما يتعلق بالمحيطات والبحار من مسائل. وهي أيضا تؤيد بقوة المبادرة إلى إقامة نظام عالمي النطاق للإنذار المبكر بالمخاطر الطبيعية. وبيّنت أنه يلزم لكرواتيا تعديل تخطيطها للسياسات العامة بسبب نزوح السكان إلى المناطق الحضرية. وتتضمن استراتيجيتها الوطنية خططاً لتنمية جميع الأماكن المسكونة مع الامتثال الصارم لمعايير عالية في مجالي البيئة والإدارة الاقتصادية.

٩ - ومضت قائلة إن محاربة الفساد أولوية أخرى من أولويات كرواتيا، وإن كرواتيا أنشأت مكتبا لقمع الفساد والجريمة المنظمة بغية منع هذه الجرائم وملاحقتها قضائيا.

١٠ - وأشارت إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، فقالت إنه يشدد على أن هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة يجب أن تدمج في برامج عملها نتائج المؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة وأن تأخذها في الحسبان في الأعمال التنفيذية والأطر القطرية لهيئات منظومة الأمم المتحدة، وذلك وفقا للأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية. وأضافت أن على اللجنة الثانية أن تضع في اعتبارها هذه الأحكام لدى إعادة نظرها في أعمالها وتنشيط تلك الأعمال بهدف كفاءة تنفيذ ما اضطلع به من التزامات في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على نحو ذي معنى.

١١ - السيد رمضان (الجمهورية العربية الليبية): لاحظ أن التحسينات الأخيرة في اقتصاد العالم لم تُترجم إلى تقدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبلدان الأقل نمواً، ولاسيما منها الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، قد فاتتها

والاجتماعية، أن العالم حافل بحالات من اللامساواة الهائلة؛ ومع هذا فإن الاشتراك الواسع النطاق في الفرص الاقتصادية والسياسية عامل فعال بالنسبة إلى النمو والتنمية الاقتصاديين. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء الاهتمام الكافي لتعبئة المرأة تعبئة فعالة في التنمية ولتزويدها بإمكانية متساوية للحصول على الموارد المالية. وإذا ما وُضعت في الاعتبار الإلتزامات المُضطَّع بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، كان على اللجنة الثانية أن تعمل في المجالات التي يمكن لها فيها أن تضيف قيمة بغية ترجمة تلك الإلتزامات إلى أفعال وتحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية.

٧ - وأردفت قائلة إن تمويل التنمية أمر له أولوية. وأضافت أن كرواتيا، بوصفها بلداً متوسط الدخل يمر في طور انتقال، قد أحرزت تقدماً، وهي مستعدة لتقاسم خبرتها. ورأت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب كعامل أساسي سيطرة البلد الواضحة على العملية، الأمر الذي ينطوي على تعبئة جميع الموارد الداخلية، والعمل بتعاون وثيق مع شركاء إنمائيين، ضمن إطار سياسات متماسكة. كذلك تقتضي الضرورة إحداث تسوية مالية بغية الحد من التعرض لأذى خارجي ومن زيادة الدين الخارجي بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل، يتطلب الأمر إجراء إصلاحات هيكلية أساسية في قطاعات القضاء والصحة، والإدارة العامة. ولما كان مستوى المعونة الحالي لا يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ينبغي الاهتمام إلى مصادر مبتكرة للتمويل توفر تدفقات إضافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وأشارت إلى أن كرواتيا تدعم تحسين القدرات والعمليات الوطنية بغية تقوية صوت البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في حلبة التنمية الدولية وفي مؤسسات "بريتون وودز".

٨ - وتطرق إلى التنمية المستدامة، فقالت إنها تشكل عنصراً مركزياً من عناصر خطة الإجراءات العالمية لمحاربة

- ١٤ - واختتم كلامه بقوله إن الجماهيرية العربية الليبية اتخذت عددا من الخطوات لإدماج نفسها في الاقتصاد العالمي. فهي قد فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي، وألغت كثيرا من الحواجز أمام التجارة الخارجية. والجماهيرية العربية الليبية تأمل في أن تحصل على دعم عضويتها في منظمة التجارة العالمية في أعقاب قبول الجمعية العامة لطلبها في عام ٢٠٠٤.
- ١٥ - السيد علي (ماليزيا): قال إن الأمم المتحدة تعرفت، من خلال قممها ومؤتمراتها، على كثير من التحديات التي تواجه البلدان النامية في معرض سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، وبخاصة منها اجتثاث الفقر. وأضاف أن هذه المسألة الأخيرة هي مسؤولية جماعية تتطلب بذل جهود مُطَوَّرَة من جانب أصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة على السواء. غير أن شتى برامج العمل التي اعتمدت لا يمكن تنفيذها واستدامتها بالكامل دون توفر الموارد المالية المطلوبة. ولهذا فإن ماليزيا تعتقد أن تمويل التنمية هو مسألة أساسية من مسائل التعاون الدولي من أجل التنمية. وهي ترحب باعتماد الاتحاد الأوروبي لمجموعة من الجداول الزمنية الواضحة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما تشير إلى اقتراحه إنشاء نظام رصد فعال لكفالة الوفاء بالهدف المتفق دوليا على تخصيصه للمساعدة الإنمائية الرسمية.
- ١٦ - ومضى قائلا إنه في سياق عَرَضِ قَطْرِ استضافة مؤتمر المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تحث ماليزيا المجتمع الدولي على أن يغتنم الفرصة للمطالبة بوضع إطار دولي جديد لتمويل التنمية يكون أكثر دعما للجهود الإنمائية وذا فائدة للاقتصاد العالمي. وينبغي التصدي للقضايا المؤسسية والجهازية، بما فيها إصلاح هندسة البناء المالي الدولي، وإيجاد طرق أكثر ابتكارا لتعبئة موارد مالية إضافية لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومما له أكبر الأهمية توفير المزيد من المعونة الاقتصادية لتلك البلدان، والتخفيف من ديونها، والاستثمار العام والخاص فيها، ونقل التكنولوجيا إليها.
- ١٢ - وأردف قائلا إن اللجنة الثانية تناولت عددا من المسائل المتعلقة بالتجارة، والتمويل، والعملة، واجتثاث الفقر. ومن بين أهم تلك المسائل إنشاء منظمة تجارية دولية عادلة ولاتمييزية تُسهّل الاستعانة بها على البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يلزم تعزيز سلطة الأونكتاد لتمكينه من القيام بمهامه في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار، وتوفير المساعدة التقنية لأغراض المفاوضات التجارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك مسألة هامة أخرى هي الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة لتزويد البلدان النامية بقدر إضافي من الأموال والمساعدة التقنية بغية المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذا إلى أن هناك مسألة حاسمة ثالثة هي التخفيف من ديون البلدان الفقيرة. ذلك أنه بالرغم من المبادرات الأخيرة في هذا المجال، يظل الدين يشكل العقبة الرئيسية في سبيل التنمية في البلدان المتوسطة الدخل. وهناك مسألة رابعة هي التنمية المستدامة بوصفها القاعدة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ١٣ - واستطرد قائلا إن على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تضع إطارا أساسيا لجدول أعمال للقرن الحادي والعشرين يكون من شأنه تقوية دور المؤسسات الدولية، وبخاصة دور الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالبيئة. وأضاف أن العولمة تتيح فرصا وتطرح تحديات على السواء بالنسبة إلى العالم النامي. واتساع فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة والنامية أمر يدعو إلى الأسى؛ هذا إلى أن هناك حاجة إلى استراتيجية تمكن البلدان النامية من الانضمام إلى الاقتصاد العالمي والمشاركة في صنع القرارات في المؤسسات الدولية المالية والتجارية.

وقد أُدمِجت مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ الإنمائيين لماليزيا. واعتمد نهج شامل يأخذ في الحسبان حاجات السكان الاجتماعية-الاقتصادية فضلا عن تعزيز نوعية الحياة من خلال التحسينات المحدثّة في الانتاجية وفي حفظ البيئة الطبيعية.

٢٠ - واحتتم كلامه بقوله إن ماليزيا تعلق أهمية كبيرة على التعاون بين الجنوب والجنوب؛ وإنما افتتحت رسمياً، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، "مدخل تبادل المعلومات بين الجنوب والجنوب"، بوصفه مركزاً يشكل مرجعاً واحداً للمعلومات يوفر معلومات بحسب منظورات بلدان الجنوب.

٢١ - السيدة إينختسيستسيغ (منغوليا): قالت إن بلدها ينضم إلى بيان ممثل جامايكا، الذي تكلم نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين؛ وإلى بيان ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي تكلم نيابة عن البلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - وأشارت إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية متفاوت. فمع أن العالم حاز على الموارد التي يمكن بها تحقيق فتح حاسم في التنمية البشرية، فلا تزال توجد فروقات هائلة من حيث أن ٢,٥ بليون من البشر، أي ٤٠ في المائة من سكان العالم، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ولا يشكل دخلهم غير مجرد ٥ في المائة من دخل العالم. ومع أن بعض الاقتصاديين قد حاجوا يوماً ما بأن النمو الاقتصادي سيساعد بحد ذاته على الحد من الفقر، فإنه أصبح جلياً أن هناك حاجة إلى آليات فعالة - ولاسيما منها نُظُم الصحة العامة والتعليم وشبكات السلامة الاجتماعية - تكفل وصول منافع النمو الاقتصادي إلى أكثر الجماعات السكانية عوزاً وهشاشة.

٢٣ - وأردفت قائلة إن في الكثير من البلدان الصغيرة موانع تحدّ من قدراتها، وهي لا تستطيع الإسراع في النمو - وهذه

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والوارد بياها في الإعلان المتعلق بالألفية والمعاد تأكيدها في نتائج مؤتمر القمة العالمي.

١٧ - وأشار إلى أن ماليزيا حققت سبعة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ولكنها تسعى إلى مزيد من التحسين في مجالات الصحة والتعليم؛ واجتثاث الفقر المدقع بين السكان الأصليين؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، واستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

١٨ - وبين أن الارتفاع الحادّ في سعر النفط الخام مسألة تثير قلقاً خطيراً؛ وأن على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يولي اهتماماً جدياً لاتخاذ تدابير تخفف ما لهذا الارتفاع من أثر معاكس على اقتصادات البلدان النامية. وقال إنه يجب تشجيع الحكومات على اتخاذ تدابير للإقلال من اعتماد بلدانها على أنواع الوقود الأحفوري، وذلك عن طريق إجراءات الحفظ والتشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة. وبالإضافة إلى ذلك، على المجتمع الدولي أن يولي، من خلال الأمم المتحدة، اهتماماً جدياً لتهديد فيروس إنفلونزا الطيور الآخذ في الظهور، وهو داء سبق أن تسبب في وفيات وفي إلحاق خسائر جمة بصناعة الدواجن في جنوب شرق آسيا.

١٩ - وأردف قائلاً إنه وإن تمكنت قلة من البلدان النامية من اغتنام الفرص التي أتاحتها العولمة، فإن بلداناً كثيرة غيرها، ولاسيما منها أقل البلدان نمواً، عانت مشاقاً اقتصادية ومزيداً من التهميش. ومع هذا، فإن العولمة لو نُظِّمت بالشكل الصحيح لأمكنها أن تساعد على تقويم ما هو سائد من الفروق الجائرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وذكر أن ماليزيا استفادت من العولمة عن طريق التخفيف من القيود التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ يضاف إلى ذلك أنها أخذت أيضاً تصبح مقصداً للسياح يحظى بإقبال متزايد.

الأسر أن تخرج من الفقر. وبيّنت أن البلد يتطلع إلى متابعة تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق من جانب شركائه التجاريين الرئيسيين.

٢٦ - وذكرت أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شددت على ضرورة إيجاد حل مناسب من حيث توقيته وفعال وشامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية، تلك المشاكل التي تقف عقبة كأداء في سبيل النمو المستدام. والضرورة تقتضي النظر على وجه الاستعجال في أمر توفير قدر ملحوظ من تخفيف الديون أو إعادة تشكيلها للبلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعذر استدامة عبء ديونها.

٢٧ - وبيّنت أن منغوليا تظل ملتزمة بثبات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، قائلة إن معظم ما تنشده منغوليا من أهداف، ولاسيما في مجالات التعليم والصحة وقضايا الجنسين، في طريقها إلى التحقيق، وهي يمكن أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. ومع هذا، فإنه لا يزال يلزم التصدي للفقر بمزيد من العزم. وفي تسعينات القرن الماضي، حين بدأت منغوليا انتقلها إلى اقتصاد السوق، كان معدل التضخم يربو على ٣٠٠ في المائة، وتوقف معظم قطاع الصناعة عن الإنتاج، الأمر الذي زاد من البطالة والفقر. ولكن السياسات المتسقة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، وروح المبادرة التي نمت عنها الشعب المنغولي في مجال تنظيم المشاريع، والدعم الذي تلقته منغوليا من شركائها الإنمائيين، كل ذلك أدى إلى تمكينها على مرّ الزمن من تحقيق مستوى معقول من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ويؤكد القطاع الخاص حاليا ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المنغولي، علما بأن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٤ كان ١٠,٦ في المائة. إلا أن الارتفاعات الحادة في أسعار النفط تعمل على إبطال ما حققه البلد من جوانب

حالة تُبرز ضرورة إقامة شراكة عالمية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، كما يعيد تأكيد ذلك توافق آراء مونتيرواي ومؤتمر القمة المعقود مؤخرا. وأضافت أن المعونة الدولية سلاح فعال في الحرب على الفقر، وأن التعهد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحوالي ٥٠ بليون دولار في السنة علامة جيدة. وإذا أُريد استخدام المعونة على أنجع الوجوه، فإن من المحتم، من جهة، زيادة مقدار المعونة لكي يتسنى توظيف استثمارات أساسية في الصحة والتعليم والبنية التحتية الاقتصادية لكفالة النمو المُطرد؛ كما أن من المحتم، من جهة أخرى، تحسين نوعية المعونة. ويلزم تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان باريس الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة.

٢٤ - ومضت قائلة إنه بالرغم من أهمية المعونة، فإن التجارة والاستثمار يقومان بدور محوري في كفالة التنمية المستدامة. وكما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، فإن الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان النامية التي تُصدّر إلى البلدان المتقدمة النمو أكبر بثلاث مرات إلى أربع من الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو التي تتاجر إحداهما مع الأخرى. والحالة أسوأ بالنسبة إلى البلدان غير الساحلية. ولهذا ينبغي لـ "جولة الدوحة" أن تحدد شروطا للتبادل التجاري أعدل وأكثر رعاية للبلدان النامية، وذلك في شكل تزويدها بإمكانية معززة ويمكن التنبؤ بها للوصول إلى الأسواق وبمساعدة مماثلة في مجال بناء القدرات.

٢٥ - وواصلت كلامها قائلة إن منغوليا ترحب بقرار الاتحاد الأوروبي منح إمكانية الدخول المعفى من الرسوم الجمركية لما يزيد عن ٢٠٠٧ صنفا مستوردا من اقتصادات صغيرة وهشة، من بينها منغوليا، وذلك في إطار المعاملة على أساس نظام الأفضليات المعمم+. وأضافت أن زيادة وتحسين إمكانية الدخول معناهما أنه سيصبح في مستطاع المزيد من

الأناس العاديين على الخلاص من الفقر والعيش في كرامة. وهناك جانب رئيسي من جوانب التفاوت يلزم تقويمه. ففي البلدان التي تتلقى المساعدة، هناك عملية مشتركة يتم إجراؤها كل خمس سنوات بغية الاستدلال على المجالات ذات الأولوية العالية لغرض تلقي المساعدة الإنمائية، وإنتاج وثيقة عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقييم قطري موحد لأعراض الدورة المقبلة. غير أن ذلك لا تعقبه متابعة صحيحة في المقر. ونتيجة لهذا، نجد أن مختلف برامج المساعدة القطرية توافقت عليها كيانات مختلفة من كيانات الأمم المتحدة دون أن يكون أي كيان لوحده في المقر مسؤولاً عن رصد إطار المساعدة الكلي، وكفالة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتزويد البلدان النامية بمجموعة منسقة من المساعدات الإنمائية. واختتمت كلامها بقولها إن إصلاح المجلس يتيح فرصة لمعالجة تلك المشكلة.

٣٠ - السيد ياو وينلونغ (الصين): قال إن التنمية هدف طويل العهد أعاد القادة الوطنيون تأكيده مؤخراً في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن هناك فرصاً للتنمية لم يسبق لها مثيل (من بينها العولمة الاقتصادية، وسرعة تقدم العلم والتكنولوجيا، وتحسن القوى الإنتاجية)، ولكن توجد أيضاً تحديات خطيرة تعترض سبيل عملية التنمية (من بينها سعة انتشار الفقر، وتوسع الفجوة فيما بين الشمال والجنوب، والتعريفات الجمركية التجارية التقييدية، وعبء الديون، وانتشار الأمراض)، وهي تدلّ بوضوح على أن اختلال توازن التنمية العالمية يرجع إلى أسباب هيكلية. وإذا أُريد إزالة العقبات الهيكلية، فإنه يجب إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافاً، بما في ذلك إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ولا تمييزي، ونظام مالي دولي مُحسّن، تشارك البلدان النامية فيهما كليهما. مزيد من الفعالية. وينبغي أن يتجلى موضوع التنمية في جولة الدوحة، كما أن على البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أبواب أسواقها، وتلغي

التقدم في السابق. وبناء على هذا، ترى منغوليا أن النداء الذي ورد في نتائج مؤتمر القمة داعياً المجتمع الدولي إلى التصدي لأثر ضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها، وإلى دعم ما تبذله البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من جهود ترمي إلى إعادة تشكيل قطاعات سلعها الأساسية وتنويعها وتقوية قدرتها على المنافسة، ينبغي أن يتلقى استجابة سريعة. كما أن منغوليا تؤيد التوصية الداعية إلى وضع اتفاقات بشأن أسعار السلع الأساسية أو إعداد أدوات لكفالة الاستقرار وإقامة مرفق للصدمات لصالح البلدان المنخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأساسية يكون سريع الاستجابة ويُموّل بالمنح وتتولى إدارته إحدى مؤسسات "بريتون وودز".

٢٨ - ومضت قائلة إن منغوليا عمدت، في إطار الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، إلى إدخال أهداف محددة للتصدي للحاجات الخاصة الناشئة عن وضعها كبلد غير ساحلي. ذلك أن دراسة أجراها الأونكتاد كشفت عن أن البلدان النامية غير الساحلية تنفق على تكاليف النقل ضعف ما ينفقه البلد النامي العادي، وثلاثة أضعاف ما ينفقه البلد المتقدم النمو العادي. وارتفاع تكاليف الاستيراد يؤدي بالاجتماع مع انخفاض حصائل التصدير إلى الحد من قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة. ومنذ عام ١٩٩٨، تتفاوض منغوليا على عقد اتفاق مع جارها الاتحاد الروسي وجارتها الصين بغية خفض تكاليف النقل عبر الحدود وما يرتبط بها من شكليات، وهناك إمكانات جيدة لإبرام اتفاق في هذا الخصوص.

٢٩ - وواصلت كلامها قائلة إنه في سياق إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يلزم أن تكون المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، سواء في شكل خبرة أو موارد مالية، مُركّزة، وموجهة نحو إحراز نتائج، ومكيفة مع ما للبلدان من حاجات إنمائية ذات أولوية عالية، وذلك بهدف مساعدة

”الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا“. هذا إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى مساعدة للتغلب على مصاعب خاصة يؤدي القضاء عليها إلى الإسهام إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي.

٣٤ - وذكر أن الصين ملتزمة بتقوية التعاون بين الجنوب والجنوب، ذلك التعاون الذي ينم عن روح الاعتماد على الذات والتضامن بين البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلن الرئيس هو جنتاو في القمة المعقودة مؤخراً اتخاذ تدابير جديدة في مجالات خمسة هي: المالية، والدين، والتجارة، وبناء القدرات، والصحة العامة. وترجع الصين متابعة تبادل الخبرات مع بلدان نامية أخرى بغية الاهتمام إلى طرق جديدة لزيادة فعالية التعاون بين الجنوب والجنوب.

٣٥ - السيد كُونْجُل (موريشيوس): تكلم نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن التحالف ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين. وأضاف أن الزيادة الحادة في أسعار النفط، الآخذة في تغيير جميع التنبؤات والخطط الاقتصادية، تلقى عبثاً متزايداً النقل على كاهل جميع البلدان، ولاسيما منها الدول النامية الجزرية الصغيرة، فُتَعَرِّضُ بذلك إمكان استدامة نموها للخطر. وكان من نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض الدخل المتحصل من الصادرات أن تلك الدول، التي هي مستوردة صافية للنفط والمعادن وغيرها من السلع الأساسية الضرورية، ستواجه تدهوراً في معدلات التبادل التجاري في الأمد الطويل. وهذا يعادل رجّة اقتصادية كبرى، والمرجح أنه سيقوض ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٦ - وأشار إلى أن الاتكال على الطاقة هو مصدر رئيسي للهشاشة الاقتصادية. وبناء على ذلك، ينبغي للجنة أن تبحث عن أفكار متلاقية عن كيفية التوعية بالحاجة إلى

الإعانات الزراعية، وتطبق المعاملة الخاصة والتفاضلية حق التطبيق.

٣١ - وأردف قائلاً إن الشراكة الحقّة تُبنى على التزامات متبادلة ومسؤوليات متقاسمة. وفي القمة التي عقدت مؤخراً، أظهرت البلدان النامية نفسها بأها عازمة بكل شجاعة على متابعة الإصلاح الهيكلي، وتحسين رشاد الحكم، وتقوية التعاون بين الجنوب والجنوب، وتعزيز التنمية الذاتية. وفي مقابل ذلك، على البلدان المتقدمة النمو أن تستجمع الإرادة السياسية اللازمة، وتخلق بيئة اقتصادية خارجية ملائمة، وتفي بالتزاماتها، وتتخذ تدابير فيما يتعلق باحتثاث الفقر، والمعونة المالية، والتخفيف من عبء الديون، بما في ذلك الهدف المتفق عليه دولياً للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتوجب عليها أيضاً أن تُعبئ مجتمعها المدني وقطاعاتها الخاصة لتكملة الإجراءات التي تتخذها الحكومات، وذلك بهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي.

٣٢ - وتابع كلامه قائلاً إن دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي يجب تقويته في مجالي بناء توافق الآراء وصوغ قواعد لزيادة مشاركة البلدان النامية في الجهود الإنمائية. وعلى المنظمة تقوية تعاونها مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من الوكالات الدولية والإقليمية بغية دعم التنمية. ويجب تقوية القدرة التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ كما أن على هذا المجلس تعزيز الجهود الرامية إلى تشكيل إطار تقييمي لغرض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - وبيّن أن البلدان الأفريقية، ولاسيما في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تواجه العديد من المصاعب الإنمائية بالرغم مما تبذله من جهود لا تعرف الكلل. وعلى المجتمع الدولي أن يُركِّز أكثر من ذي قبل على استقرار أفريقيا وتنميتها في الأمد الطويل، وأن يُقدِّم مساعدة هادفة لدعم

وتقنية للتكيف مع آثار تغير المناخ. وقد نظّمت مبادرة "كلنتون"، التي افتتحت في نيويورك في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٥، مناقشات مستفيضة حول الاستجابات المحتملة إلى تغير المناخ، بما في ذلك استطلاع الفرص المتاحة في قطاع الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار في مصادر الطاقة البديلة. والواقع أن الطلب على الطاقة النظيفة آخذ في التوسع الانفجاري على نطاق العالم كله. علما بأن تكنولوجيات الفحم الحجري النظيفة هي أنجع بما لا يقل عن ٢٥ في المائة من منشآت الطاقة الكهربائية التقليدية التي تُشغّل بالفحم الحجري. وعلى البلدان النامية، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة، أن تنظر في إمكانية الاستدلال على مصادر تمويل جديدة في شكل الاضطلاع بمشاريع أعمال بالاشتراك مع القطاع الخاص.

٣٨ - وتطرق إلى المعوّقات الهيكلية التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة، والتي ترتبط بشتى العوامل الخارجية المنشأ وبهشاشات معينة من قبيل بُعد تلك الدول وصغرها، فقال إنها تكبح المستثمرين وتُحبط ما تبذله تلك الدول من جهود لاستغلال قوى العولمة والفرص الجديدة للتبادل التجاري. وأضاف أن ما هو متاح لها من فرص إعادة التخصص معدودة، وهي تقتصر في كثير من الأحيان على إيجاد خدمات دولية، علما بأن معظم الصادرات الزراعية والمصنوعة تواجه منافسة دولية شديدة. ويبيّن أن الاستجابات إلى هذه المسائل تتطلب اعتماد آليات تسعير تصحيحية وشروط تفضيلية في مجال الاستثمار. غير أن فكرة اتخاذ تدابير مالية تساهلية لم تحرز كبير تقدم حتى الآن، وذلك فيما عدا تدبير دعم "الإستثناء المتمثل في الجزر الصغيرة" الذي أدخله البنك الدولي، وذلك بالرغم من أن الأونكتاد ينادي من وقت طويل بمنح معاملة خاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، مدركا بأنها اقتصادات ذات هشاشة عالية، ومن أنه شجّع على التصدي للمشاكل الخاصة لتلك في "توافق آراء

مصادر بديلة للطاقة. ويجب استطلاع شتى الإمكانيات في هذا الخصوص. كما يجب البحث عن النجاعة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وهناك الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعجز عن اعتماد ممارسات ناجعة في مجال الطاقة بسبب افتقارها إلى سياسات ومعلومات مناسبة، كما أن معظم تلك الدول بحاجة إلى مراجعات لأوضاع الطاقة. ويمكن استخدام قصب السكر في إنتاج الإيثانول، في حين أنه يمكن أن يقوم زيت جوز الهند مقام زيت الديزل. ويمكن استعمال تكنولوجيا تحويل الطاقة الحرارية البحرية لتوليد الكهرباء وإتاحة نواتج عرضية قيّمة أخرى، مثل توفير المياه العذبة بمقادير غزيرة، وتوفير المياه الغنية بالمغذيات لغرض الزراعة، والأسمدة، والمياه الباردة لغرض تبريد مسلسل عمليات أو تكييف الهواء. والتكنولوجيا التي جرى تطويرها حديثا في مجال طاقة المدّ والجزر رخيصة نسبيا، وحميدة إيكولوجيا، ومصدر موثوق منه من مصادر الكهرباء. وفي إطار "الاستراتيجية الموريشيوسية"، يتوجب على الدول النامية الجزرية الصغيرة أن تعمل سوياً، بمساعدة شركاء دوليين، لتعزيز نشر وتطبيق التكنولوجيا المناسبة، وتقوية الآليات الموجودة من قبيل صندوق الأمم المتحدة للطاقة المتجددة والصندوق الاستئماني المواضيعي للطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب إحراز تقدم في هذا المجال قبل إجراء استعراض عام ٢٠٠٦ على يد لجنة التنمية المستدامة.

٣٧ - وواصل كلامه قائلاً إن التدهور البيئي يرجع إلى تغير المناخ وتقلباته، وارتفاع مستوى سطح البحر، وإمكانية التعرض للكوارث الطبيعية، والظواهر البيئية العالمية الأخرى. وقد زادت مرّات حدوث الزوابع والأعاصير المدارية كما زادت شدتها والمساحة التي تشملها، بما لها من آثار مدمرة على الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي هي فرائس بريئة للاحتراق العالمي، الأمر الذي يقتضي تلقيها مساعدة مالية

٤٠ - السيد قاضيخانوف (كازاخستان): قال إن القمة التي انعقدت مؤخرا تبعث على شيء من التفاؤل، وهي تتطلب التنفيذ الكامل والمبكر لمقررات وتوصيات المؤتمرات والقمم التي انعقدت على مدى السنوات الخمس المنصرمة. وأضاف أن التجارة الدولية أداة أساسية للتعجيل بالنمو الاقتصادي، وتمويل التنمية، والقضاء على الفقر؛ ومما له أهمية حاسمة المضي بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية إلى خاتمة ناجحة. ومع أن كازاخستان ترحب بما اتخذته البلدان المانحة من خطوات إيجابية في مجال المساعدة والتخفيف من عبء الديون بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، فإن هذه الخطوات لا تكفي لكفالة التنفيذ الكامل لـ "توافق آراء مونتيري".

٤١ - وأردف قائلاً إنه بفضل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لكازاخستان، فإن جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي حُدِّدَت للبلد إما حُقِّقَت أو هي قريبة من التحقيق. وذكر أن الإصلاحات الاقتصادية حققت الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وكان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠ في المائة على مدى السنوات الخمس السابقة. ويجري إيداع الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط والغاز في صندوق وطني لكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ووقاية البلد من أثر العوامل الخارجية السيئة.

٤٢ - ومضى قائلاً إن متابعة تحرير التجارة والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية عنصران أساسيان من عناصر الاستراتيجية الإنمائية العامة للبلد. ويلزم أن يؤخذ في الحسبان في محادثات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وضع كازاخستان كبلد غير ساحلي واقتصاد في طور انتقال. والواقع أن برنامج عمل ألماتي يدعو إلى إيلاء اعتبار خاص للحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وتوخياً لدعم تنفيذ هذا البرنامج، عمدت حكومة كازاخستان، في آذار/مارس ٢٠٠٥، إلى تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن

ساو باولو". وقال إنه يؤمل في أن يعاد تقييم هذه المشاكل في وقت لا يتأخر عن انعقاد الاجتماع الوزاري في هونغ كونغ.

٣٩ - وأشار إلى أنه خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تكلم رئيس وزراء موريشيوس نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فوصف بالإجمال خريطة طريق لتنفيذ "الاستراتيجية الموريشيوسية"، وركّز على الحاجة إلى تعبئة موارد دولية ومحلية لهذا الغرض. وتابع الممثل كلامه قائلاً إن نتائج "الاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة" الذي انعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ستكون محل مزيد من المناقشة من جانب اللجنة في الشهر الحالي. وموجب "الاستراتيجية الموريشيوسية"، عُهد إلى مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة بمواصلة تعبئة الدعم الدولي والموارد لمتابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وفقاً لولايته. وذكر أنه كان من القضايا الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل هذا عدم وجود أي آلية مركزية أو تنسيقية للتمويل؛ علماً بأن معظم المشاريع والبرامج التي جرى تنفيذها كانت ناجحة نتيجة للجهود الضاغطة المركزة. وتوخياً لمدد هذه الجهود بمزيد من المساعدة، يتوجب على مكتب الممثل السامي أن يتابع على نحو فعال ما يبذله من أنشطة لجمع التبرعات. وستعمد موريشيوس، في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال بشأن التنمية المستدامة، إلى تقديم مشروع قرار بعنوان "الاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة"؛ وهي تطلب من جديد، في هذا الصدد، ما يكفي من الموظفين والمعدات على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية تنفيذ "الاستراتيجية الموريشيوسية" بشكل كامل وفعال.

٤٧ - وبيّن أن إمكانية الحصول على موارد المياه العذبة تُعدّ مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة إلى كازاخستان، التي خصصت ٩٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج للمياه الصالحة للشرب عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢. وأشار إلى أن البلد يدعم الجهود الرامية إلى إقامة وتحسين التعاون بشأن الممرات المائية العابرة للحدود، وهو يأمل في أن يصبح "المجلس الاستشاري المعني بالموارد المائية والمرافق الصحية"، الذي أنشأه الأمين العام مؤخرا، آلية فعالة للتصدي لمسائل إدارة الموارد المائية.

٤٨ - السيد بهاغوات - سونغ (المرقب عن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة): رحب بما أعربت عنه "النتائج" من إدراك لما يقوم به حفظ الطبيعة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من دور في اجتثاث الفقر وتوفير دعامة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. واستدرك قائلا أن هناك ما يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة لصيانة الأساس البيئي لطرق المعاش القابلة للاستدامة، وذلك بالنظر إلى أن النظم الإيكولوجية ما زالت تُفكّك والخدمات الجوهرية المستمدة منها مازالت تُستخدَم على نحو غير قابل للاستدامة. وفي هذا الصدد، رحب بعزم المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بالحدّ إلى درجة ملحوظة من فقدان التنوع البيولوجي في موعد أقصاه عام ٢٠١٠.

٤٩ - ورحب أيضا بإدراك أن تغير المناخ يشكل تحديًا خطيرا طويل الأمد، وحيّا الالتزام باتخاذ المزيد من الإجراءات للتصدي لهذه المسألة وغيرها من المسائل الأساسية، بما فيها التصحر، وتوفير المياه والمرافق الصحية، والكوارث الطبيعية. وأشار إلى تقييم النظم الإيكولوجية في إطار الألفية ومشروع الألفية، فقال إنه سيكون من الضروري إدماج الاستدامة البيئية في صوغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المطالب بها في نتائج مؤتمر القمة.

ما تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من دور في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٤٣ - وذكر أنه اعتُبر أن نتائج هذا الاجتماع تمثل إسهاما هاما في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من خلال إقامة شراكات معززة مع جميع أصحاب المصلحة، ومن بينهم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وقال إن التكامل الإقليمي ذو أهمية قصوى بالنسبة إلى تحقيق تكامل اجتماعي واقتصادي للمنطقة يرمي إلى التصدي لمشاكل مشتركة تواجهها كازاخستان وجيرانها، علما بأن رئيس كازاخستان اقترح أن يقيم اتحاد لدول آسيا الوسطى بخصوص هذه المشاكل.

٤٤ - وواصل كلامه قائلا إن الاستدامة البيئية هدف ذو أولوية عالية من أهداف حكومة كازاخستان. وتتطلب الطبيعة العالمية للكوارث البيئية التي تمسّ بحرّ آرال ومرفق التجارب النووية السابق في سيميپالاتينسك اتباع نهج جديد بشكل جذري من جانب مجتمع المانحين.

٤٥ - وأعرب عن امتنان كازاخستان للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لما يقدمه من مساعدة في التصدي لآثار هذه الكوارث البيئية. وبالرغم من الجهود القصوى التي تبذلها كازاخستان، فإن هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة من جانب شركاء البلد الإنمائيين. وهو يطلب، بوجه خاص، دعم مشروع القرار المقدم من كازاخستان، وعنوانه "التعاون والتنسيق الدوليين من أجل الإنعاش البشري والتكنولوجي والتنمية الاقتصادية لمنطقة سيميپالاتينسك من كازاخستان".

٤٦ - وقال إنه كما دلّت الأحداث الأخيرة على ذلك، لا يوجد بلد بمأمن من الكوارث الطبيعية. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في إقامة شبكة عالمية شاملة للإنذار المبكر.

الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر إلى ترجمة هذه الاتفاقات إلى خطط للعمل الملموس وإلى خطوات قابلة للقياس. ومن بين ما وافق عليه اقتراح مجموعة الثمانية الداعي إلى إلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون المدينة بها البلدان المؤهلة الفقيرة المثقلة بالديون إلى المؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، وذلك كوسيلة لتخفيض الديون، وزيادة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت الذي يُكفّل فيه عدم تخفيض القدرة التمويلية لمؤسسات التمويل الدولية؛ كما أن البنك والصندوق أقرّا اقتراحهما المشترك الداعي إلى تعزيز "الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً".

٥٢ - ومضى قائلًا إن الواقع هو أن الأوضاع اللازمة لتحسين جدول الأعمال الإنمائي لم تكن قط بأفضل مما هي عليه الآن. فهناك هيكل متفق عليه ذو أساس قطري، يتمثل في نهج استراتيجية الحدّ من الفقر، موضوع موضع التطبيق؛ كما أن تمويل المعونات سيرتفع بحوالي ٥٠ بليون دولار، وذلك من ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠، مع تخصيص نصف ذلك المبلغ لأفريقيا؛ هذا إلى ما أُحرز من تقدم هام في مجال الالتزام الجماعي بتحسين فعالية المعونة.

٥٣ - واستدرك قائلًا إن هناك عدداً من التحديات الرئيسية سيلزم التصدي لها لترجمة هذه الخطوات والالتزامات إلى خطة عمل. وهي تشمل استجماع إرادة سياسية ثابتة في بيئة مالية عامةٍ مشددةٍ لإنجاز ما اضطلع به من التزامات بتقديم المعونة مع التكفل بأن تتخذ نسبة أعلى من ذي قبل بكثير من تمويل المعونة شكل تمويل مشاريع أو برامج؛ والسعي من أجل إيجاد آليات تمويل مبتكرة ولكن كفالة تسليم هذا التمويل وفقاً للنهج المتفق عليه القائم على

٥٠ - السيد بهاتاتشاريا (المراقب عن البنك الدولي): قال إنه بالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٥، فإن أداء اقتصادات البلدان النامية سيستمر في التفوق بهامش واسع النطاق على أداء اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع. والنمو المتوقع لاقتصادات البلدان النامية، الذي يربو على ٥ في المائة على مدى السنتين القادمتين، يتجاوز بهامش كبير أداءها في العقود السابقة، الأمر الذي يعكس فوائد إصلاح السياسات الماضية. إلا أن هذا التقييم الإيجابي يشوبه ما ثار مؤخراً من الكوارث الطبيعية، ووقوع البلدان النامية عرضة للمخاطر الناجمة، في جملة أمور، عن ارتفاع أسعار النفط وتقلقلها، والضغط التضخمي في أسواق العقارات، وما يشكله استمرار احتمالات التوازن العالمية من تهديد للاستقرار المالي أطول أجلاً. وذكر أن أثر أسعار النفط، التي زادت إلى أكثر من الضعف منذ أواخر عام ٢٠٠٣، أمر يهيم بالبلدان النامية بشكل خاص. والواقع أن ما أحدثته آخر الزيادات من أثر ملحوظ وغير متناسب على أفقر البلدان النامية المستوردة للنفط مٌعادَل، كما حصل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، بارتفاع أسعار السلع الأساسية خلاف النفط. أما بالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن التكاليف الإضافية سيتوجب التكفل بها عن طريق إجراء تخفيضات في الاحتياطات، وفي الواردات خلاف النفط، وفي الطلب المحلي، مما يُحتمل أن يكون له أثره الخطير على الفقر.

٥١ - وأردف قائلًا إنه في مجال تمويل التنمية، نجد أن ما اضطلع به قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي من التزامات قوية باتخاذ إجراءات بشأن مجموعة متنوعة من التحديات الإنمائية العالمية عززت توافق الآراء الدولي الواسع النطاق على أن الإجراءات الحازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو بشأن التجارة والمعونة وتخفيف الديون ينبغي أن يقابلها تحسين الأداء والحكم الرشيد من جانب البلدان النامية. وقد دعت

”بريتون وودز“ وعلى أهمية تكييف الهيكل الإداري لهاتين الهيئتين بحيث يعكس تغير وقائع الحال في الاقتصاد العالمي، وذلك على نحو يكفل أن يكون لجميع الأعضاء صوت كاف في هاتيك المؤسسات. واختتم كلامه بقوله إن الخطوة الهامة التالية في هذه العملية سوف تُتخذ خلال ”الاستعراض العام الثالث عشر لحصص الصندوق“.

رُفِعَت الجلسة عند الظهر.

أداء البلد وعلى النتائج؛ وتحسين إمكانية التنبؤ بتقديم المعونة ومرونتها بغية تمكين البلدان المتلقية من إعداد استراتيجيات للحدّ من الفقر مبنية على النتائج لأغراض البرامج الطويلة الأجل. وأخيراً، بما أن أهمية تحرير التجارة تماثل أهمية زيادة المساعدة والتخفيف من الديون بالنسبة إلى التعجيل بالتنمية، فإن نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ ستكون حاسمة بالنسبة إلى ما يُحرَز من تقدم في تحقيق جدول الأعمال الإنمائي للدوحة. والواقع أن جميع البلدان هي في موقف يمكنها فيه الاستفادة من جولة دوحة طموحة.

٥٤ - وانتقل إلى الترابط العالمي، فلاحظ أن تغير المناخ هو واحد من أكثر التحديات إلحاحاً، وذلك بالنظر إلى أن البلدان النامية هي أكثر البلدان احتمالاً للتأثر بتلك الظاهرة. وقال إن جدول الأعمال المُعدّ للتصدي لتغير المناخ يتداخل مع الضرورة المحتمة لزيادة نجاعة الطاقة في أعقاب ارتفاع أسعار الطاقة. وفي هذا الصدد، يقوم البنك بدور رائد فيما يُبذل من جهود لإيجاد إطار استثماري مناسب لأغراض توفير الطاقة النظيفة، والتنمية المستدامة، والاستدلال على خيارات استثمارية وتمويلية عملية. وتشكل الهجرة والحوالات المالية مجالاً آخر تزداد أهميته من المجالات المدرجة في جدول الأعمال العالمي. ومع هذا فإن هناك مجالاً آخر يستأثر باهتمام إقليمي وعالمي هو انتشار إنفلونزا الطيور، ولاسيما ما هناك من إمكانية حقة في أن الفيروس قد يستحيل في مرحلة ما إلى شكل قابل للإنتقال من البشر إلى البشر، فيؤدي بذلك إلى وباء عام محتمل. وفي هذا الخصوص، يلزم للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات وقائية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. وقال إنه، لهذا، يرحب بتعيين منسق أقدم عن منظومة الأمم المتحدة يُعنى بإنفلونزا الطيور والبشر. وأشار إلى أن رئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي شدّدا كلاهما على أهمية التصدي لمسألة مشاركة البلدان النامية في مؤسسات